

# دراسات حالة حول المناصرة: المجر

هيلتون رمسيس | 27-28 فبراير 2010 | القاهرة، مصر



المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني  
The International Center for Not-for-Profit Law

## خلفية

- ▶ أثناء الحقبة الإشتراكية في المجر كان يتم فصل الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية عن بقية المجتمع حيث عاشوا في مؤسسات كبيرة تحت الرعاية المستمرة إلا أن تلك الرعاية مع ذلك لم تكن ملبية لاحتياجاتهم وحقوقهم.
- ▶ في بداية التسعينات بدأت منظمات غير حكومية جديدة بحركة تسمى "الحياة المستقلة" وكانت الفكرة أن هؤلاء المعاقين يجب أن يعيشوا كجزء من المجتمع وأن يسمح لهم المجتمع بالحصول على جميع الخدمات بالرغم من اعاقاتهم.
- ▶ من أجل المساعدة في تحقيق هذا الهدف عملت المنظمات غير الحكومية على دعم إيجاد قانون لتساوي الفرص.

## إعداد الخطة: التعرف على القضية وتحليلها

- ▶ القضية: قانون يفرض التزام على الحكومة ومقدمي الخدمات بضمان إتاحة الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية.
- ▶ اللاعبين الرئيسيين + المواقف:
  - ▶ وزارة الشؤون الاجتماعية، مكتب رئيس الوزراء
  - ▶ اللجنة البرلمانية للمساعدة الاجتماعية والعمل
  - ▶ وزارة الإدارة المحلية، وزارة المالية
  - ▶ حكومة بودابست الذاتية
  - ▶ المنظمات غير الحكومية المجرية التي تتعامل مع الإعاقات
  - ▶ قطاع المنظمات غير الحكومية الأشمل في المجر
  - ▶ الشركات الخاصة (مثل شركات الاتصالات وسلاسل المطاعم وشركات النقل... الخ)

# إعداد الخطة: إيجاد العلاقات الفردية

- ▶ تم بناء علاقات أساسية مع إدارة مدينة بودابست والتي تبنت لائحة حول القضية على المستوى المحلي وكانت نموذجاً يحتذى به
- ▶ كان ممثلي الحكومة ومجلس النواب داعمين في الأساس ولكن لديهم شكوك حول إمكانية تطبيق أي قانون يصدر
- ▶ قدمت لهم المنظمات نماذج من دول أخرى لاقتناعهم
- ▶ عارضت بعض الجهات المعنية القانون بسبب ما يتطلب تنفيذه من موازنة – مثلاً التمويل المطلوب لتحويل جميع المباني الحكومية إلى مباني مناسبة للمعاقين؟
- ▶ قدمت لهم المنظمات غير الحكومية أرقام من المملكة المتحدة توضح كيف أن حياة هؤلاء المعاقين بشكل مستقل على المدى الطويل أدت إلى توفير في التكاليف مما لو كانوا يعيشون في مؤسسات الرعاية
- ▶ عملت المنظمات غير الحكومية على دعم مسؤولي الحكومة والمحامين لإعداد مسودة القانون.
- ▶ اعتمد المسؤولين الحكوميين بشكل كبير على خبرة المنظمات غير الحكومية الكبيرة في الموضوع من أجل صياغة القانون

## إعداد الخطة: بناء التحالف

- ▶ اتفقت المنظمات غير الحكومية فيما بينها على أن تعمل بشكل مشترك نحو هذا الهدف.
- ▶ التحدي: الاحتكاك بين اتحاد المعاقين الوطني "الرسمي" القديم والمنظمات الجديدة الإستباقية والإبداعية
- ▶ تم إزالة أسباب الخلاف من أجل الهدف المشترك – قام اتحاد المعاقين بجمع تواقع من أعضاءه وأفراد أسرهم والداعمين الآخرين – حوالي 100,000 توقيع.
- ▶ التحقت منظمات غير حكومية أخرى بالحملة لإصدار قانون جديد
- ▶ كما انضم للمبادرة أيضاً أطباء محترمين وأطباء نفس وعلماء آخرين لهم مكانتهم

# إعداد الخطة: الحملة الجماهيرية والإعلامية

- ▶ تخاطبت المنظمات غير الحكومية في عدة مشاورات رسمية أثناء عملية الصياغة القانونية مع المهنيين (مثل المهندسين والمحافظين والمحامين)
- ▶ حدثت معظم أنشطة توعية الجمهور بعد تبني القانون وليس قبل.
- ▶ عندما بدأ سريان القانون كان هناك حاجة لتوعية الجمهور حول التزاماتهم بالإضافة إلى المساعدة من أجل "إنفاذ" القانون.
- ▶ تم رفع وعي الجمهور على مراحل - تم تنفيذ أنشطة رئيسية كل عدة سنوات قامت منظمة غير حكومية رائدة بمقاضاة شركة أعادت بناء محل قهوة قديم في المركز التاريخي للمدينة بدون أن يكون فيه حمام للمعاقين. وبحسب القانون، فإن جميع أعمال البناء ولو كانت إعادة بناء لنفس المبنى القديم يجب أن تشمل مرافق مناسبة للمعاقين. وبسبب أن موقع تلك القهوة كان في وسط المدينة، أدى ذلك إلى استثارة اهتمام وسائل الإعلام وفازت المنظمة غير الحكومية بالقضية.
- ▶ لاحقاً، جمعت منظمة غير حكومية تمويل لإنشاء ما يسمى "بحديقة الاستطاعة" وكان الهدف منها أن تظهر للناس كيف يعيش المعاقين حيث يستطيع الأشخاص الأصحاء محاولة عمل بعض الأشياء مثلهم مثل المعاقين تماماً من أجل معرفة كيف يعيش المعاق.

## الصياغة القانونية

- ▶ عملت المنظمات غير الحكومية مع مجلس مدينة بودابست على المستوى المحلي والذي أصبح لاحقاً النموذج للقانون.
- ▶ تم التشاور مع المنظمات غير الحكومية في جميع مراحل إعداد القانون بسبب خبرة هذه المنظمات.
- ▶ أشركت المنظمات المستفيدين من خدماتها لتحديد أفضل مبادئ للقانون.
- ▶ في مجلس النواب لم يكن هناك حاجة لنقاشات مطولة لأن القانون كان أحد الأمور القليلة التي كان هناك إجماع عام عليها وبدون معارضة.
- ▶ تم تبني القانون رقم 26 لسنة 1998 بشأن "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمن تساوي الفرص لهم" في عام 1998م.

## المتابعة

- ▶ بعد تبني القانون، جعلت الحكومات المتعاقبة من تنفيذه أولوية لها.
- ▶ كان الموعد الأصلي لإكمال التنفيذ 2004 إلا أنه وفي 2003 كان يبدو أن ذلك التاريخ غير واقعي.
- ▶ في 2003 تم تبني قانون جديد يعزز القانون الصادر في 1998 ويوكل مسؤوليات إلى الحكومة لتنفيذ القانون.
- ▶ بعد عملية مشاورات طويلة وفي 2006 تم تبني تعديلات على قانون 2003 وصدر قرار حكومي اشتمل على أهداف أكثر واقعية للتنفيذ ويتطلع إلى تحقيق الوصول الكامل للمعاقين في المجر (إلى المؤسسات الحكومية ومقدمي الخدمات) بحلول 2023م.
- ▶ تقدم المنظمات غير الحكومية الآن الخدمات لكل من البلديات والشركات لتقييم وإعداد خط حول كيفية جعل مبانها مناسبة للجميع.